الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية:
دراسة لغوية

Governing and non-Governing in Verbal Annexation
A Linguistic Study

إعداد

أمل عبدالله علي الطـريّف

Amal Abdullah Ali Alturaif

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية

Doi: 10.21608/mdad.2025.462661

استلام البحث	٢٥/ ٨/ ٢٠٢٥
قبول النشر	٢٥ / ٩ / ٢٠٢٥

الطريّف، أمل عبدالله علي(٢٠٢٥). الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية: دراسة لغوية. ***المجلة العربية مداد***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٩(٣١)،١٩٩ - ٢٢٣.

http://mdad.journals.ekb.eg

ISSN : *2537-0847* eISSN: *2537-0898*

الإعمال والإهمال في الإضافة اللفظية: دراسة لغوية

الملخص:

اهتمت هذه الدراسة بالإضافة التي اصطلح النحويون على تسميتها بالإضافة اللفظية، وركزت على ما تُفيده من خلال الوقوف على أن أثرها لا يقف عند اللفظ كما هو شائع، وكما يدل عليه اسمها، وذلك من خلال تحديد الفروق الدلالية بين إعمال المشتق وإهماله أي إضافته. فقد تتبعت الدراسة آراء العلماء في معنى إضافة المشتق وأنه لا يقف عند غرض التخفيف فقط، ووقفت على الفروق الدلالية في الاستعمال بالاحتكام إلى النصوص والسياقات. فلكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر، فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمنا من فهم بعض النصوص والسياقات كما يجب. وخلصت الدراسة إلى أن الإضافة اللفظية ليست مختصة باللفظ دون المعنى، بل إن علاقة المعنى بالإعمال والإهمال تُعد أساسًا يظهر أثره على الشكل فيكون الرفع والنصب أو الجر. وحتى تتضح الرؤية ركزت الدراسة على تتبع الحكم النحوي عند النحويين، فالشائع في الأدبيات أنهم يحكمون بجواز الوجهين دائمًا، ولكن باستقراء آرائهم تبين أن الإعمال والإضافة ليسا على مستوى واحد في الاختيار عند كل اللغويين.

الكلمات المفتاحية: الإضافة اللفظية، إعمال الاسم المشتق، إضافة الاسم المشتق، اسم الفاعل، اسم المفعول.

Abstract:

This study explores the linguistic concept known as "verbal annexation" in Arabic grammar, focusing on the distinction between governing and non-governing structures. It investigates whether verbal annexation carries implications beyond syntactic convenience, particularly in how it affects the grammatical case of subsequent elements. The research aims to identify the semantic and structural differences between

ISSN : *2537-0847* eISSN : *2537-0898*

applying a derived noun actively and using it purely as a construct phrase. The study traces classical grammarians' perspectives on verbal annexation, showing that it serves more than a syntactic function. Through textual and contextual analysis, the paper demonstrates that each form-governing or non-governing-fulfills distinct expressive purposes that are not interchangeable. Restricting verbal annexation to mere syntactic structure can obscure deeper interpretive layers in some texts. The study concludes that the governing or non-governing nature of verbal annexation significantly influences grammatical structure, producing nominative, accusative, or genitive outcomes. The research further reveals that, despite the general acceptance of both forms in grammatical literature, traditional scholars did not treat them as equally preferable.

Keywords: verbal annexation, derivative construct, active participle, passive participle, governing, non-governing

. . .

تمهيد:

يتردد كثيرًا عند الباحثين أن الدافع لنشأة علم النحو هو ضبط اللغة بعد تفشي اللحن وشيوع الخطأ في الإعراب، لكن قصر غاية النحو على معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فهمٌ قاصرٌ وقد أثبتت الدراسات الدلاليةُ التركيبيةُ قصوره.

هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، وهو ما يساعد على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه،

ISSN : *2537-0847* eISSN: *2537-0898*

فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر[١]. ولكننا نجد النحويين في بعض التراكيب يجيزون وجهين إعرابيين لتركيب ما دون توضيح مدلول كل وجه، فلا يمكن أن يكون الوجهان بنفس الدلالة كما يظهر في حالتي إعمال وإهمال تركيب الإضافة اللفظية.

أنواع الإضافة:

يُقسم النحويون الإضافة إلى ضربين: محضة وغير محضة[٢]، وهي الإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية[٣]. ويفرقون بينهما في الغالب بثلاثة أمور:

في الإضافة المعنوية:

١- ألا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها. فأما التي هي غير وصف فمثل:"غلام زيد"، وأما التي هي صفة مضافة إلى غير معمولها فمثل: "مُصارع مصر"[٤].

٢- تفيد تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، فإذا كان المضاف إليه معرفة أفادت تعريفًا؛ مثل: "غلام زيد". وإذا كان نكرة أفادت تخصيصًا؛ مثل: "غلام امرأة"[٥].

٣- تكون بمعنى (اللام)، وذلك فيما عدا حالتين هما: جنس المضاف وظرفه، مثل: "غلام

---

[١] - محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، دار الشرق/ القاهرة، ٢٠٠م، ص ١١٣

[٢] - انظر على سبيل المثال: أبا بكر محمد بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م). ج٢ ص ٥-٦. أبا الفتح عثمان ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م) ج ١ ص ٣٥٦. أبا البركات بن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، (دار الجيل / بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م)، ص ٢٥٢. جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥م).

[٣] - انظر على سبيل المثال: أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، (مكتبة الهلال/ بيروت ط١، ١٩٩٣م) ص ١١٣. رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (عالم الكتب/ القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م) ج٢ ص ٢٨١. أبا الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب/ القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م). ص ٨٤

[٤] - شرح الرضي، ج٢ ص ٢٦٨.

[٥] - جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، (دار إحياء العلوم/ بيروت، ط١، س ١٤١٩هـ ١٩٩٩م)، ص ٤٠٣.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

زيد" بمعنى: غلامٌ لزيد، أو بمعنى (من) في جنس المضاف "خاتم فضة" بمعنى: خاتمٌ من فضة، أو بمعنى (في) في ظرفه "ضرب اليوم" بمعنى الضرب في اليوم[٦].

في الإضافة اللفظية:

١- لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا عند النحويين، فأما التعريف فلأنها تصف النكرات وأما التخصيص فلأن التخصيص كان قبل الإضافة.
٢- يكون المضاف صفة مضافة لمعمولها.
٣- ليست بمعنى حرف من حروف الجر.

وتشمل الصفة المضافة لمعمولها ما يلي[٧]:

١. إضافة اسم الفاعل إلى معموله إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال، مثل: "ضارب زيد".
٢. إضافة اسم المفعول إلى معموله إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال أيضًا، مثل: "مضروب العبد".
٣. إضافة صيغ المبالغة مطلقا إلى معمولها، مثل: "هو ضرّاب العدو".
٤. إضافة الصفة المشبهة مطلقا إلى معمولها، مثل: "عظيم الأمل".

تبرز هنا جملة من الأسئلة، منها: لماذا سُميت هذه الإضافة لفظية أو غير محضة؟ ولماذا ليست على تقدير حرف جر؟ ولماذا لا تُفيد تعريفًا أو تخصيصًا؟ وإذا لم تكن كذلك، فماذا تُفيد؟

لقد اجتهد النحويون في الإجابة على هذه الأسئلة؛ فَهُم يرون أن هذه الإضافة لفظية أو غير محضة؛ لأنها لا تعمل إلا في اللفظ دون الحقيقة، ويُعلل ابن الأنباري هذه التسمية

---

[٦]- شرح الرضي، ج٢ ص ٢٦٨.
[٧]- انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص ٤٠٣. فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (دار الفكر/ عمّان، ط٤، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م) ج٣ ص ١١٢-١١٣.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

بقوله: " أما اسم الفاعل، فإنما كانت إضافته غير محضة؛ لأن الأصل في قولك: "مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدًا"، "ضاربٍ زيدا" بتنوين ضارب. فلما كان التنوين ههنا مقدرًا كانت الإضافة في تقدير الانفصال؛ ولهذا جرى وصفا للنكرة. وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنما كانت إضافتها غير محضة؛ لأن التقدير في قولك: "مررت برجل حسن الوجه"، "مررت برجل حسن وجهه" فلما كان التنوين أيضا ههنا مقدرًا، كانت إضافته أيضًا غير محضة "[٨].

وهذا ما نجده عند الرضي ولكن بصورة أكثر تفصيلاً في قوله: "كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبنيٌّ على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا، وذلك لأنه إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد هنا بالإضافة اللفظية"[٩]. وعند ابن هشام في قوله: "وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل "ضارب زيدا"... وإنما سُميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف، فإن "ضارب زيدٍ" أخف من "ضارب زيدا" [١٠].

وأما لماذا هذه الإضافة لا تُفيد تعريفًا أو تخصيصًا؟ وإذا كانت لا تفيد ذلك فماذا تُفيد؟ فقد ذكر النحويون العلة في ذلك، ولا بُدّ من ذكر نص رأيهم لإظهار اتفاقهم على ذلك:

١. **سيبويه**: "واعلم أن العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّرُ من المعنى شيءٌ ويَنْجَرُّ المفعولُ لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم مُعاقبًا للتنوين، فجرى مجرى غُلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسمٌ وإن كان ليس مثله في

---

[٨] - أسرار العربية، ص ٢٥٢.

[٩] - شرح الكافية، ج ٢ ص٢٨٣.

[١٠]- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م)، ص ٤٢٣. وانظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر/ سوريا، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، ج ٣ ص ٤٦.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

المعنى والعمل. وليس يغيّر كَفُّ التنوين، إذا حذفته مستخِفًا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفةً"[١١].

٢. **المبرد**: "واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل[١٢] ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون"[١٣].

٣. **الزمخشري**: "ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ، والمعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك: "مررت برجل حسن الوجه" و"برجل ضارب أخيه" "[١٤].

٤. **العكبري**: "اسم الفاعل المُعْمل عمل الفعل تجوز إضافته فيجر ما بعده والتنوين فيه مراد وحذف تخفيفا فإن ثني أو جمع حذف منه النون وأضيف لا غير إن لم يكن فيه ألف ولام وإن نوّنت نصبت به لا غير"[١٥].

٥. **الرضي**:" أما من حيث المعنى، فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم الغلام فالمعنى: له غلام قائم، وكذا مؤدِّب الخدَّام، وحسن الوجه، والنعت هو المعِّين للموصوف المخصِّص له، لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعيّن هذه الثلاثة بما أضيفت إليه، ولا تخصصها منه"[١٦]. وقال في موضع آخر:" التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد، بل كان حاصلا لضارب من زيد، حين كان منصوبًا به أيضًا، بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجرِّه، ومقصودنا أن

---

[١١] - أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الجيل / بيروت، ط١) ج ١ ص ١٦٥- ١٦٦.

[١٢] - يقصد الإضافة اللفظية غير المحضة.

[١٣] - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (عالم الكتب/ بيروت، د.ت) ج ٤ ص٤٢٣. وانظر: الأصول في النحو، ج ١ ص ١٢٦

[١٤] - المفصل، ص ١١٣.

[١٥] - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، (دار الفكر/ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م) ج ١ ص ٤٣٩.

[١٦] - شرح الرضي، ج٢ ص ٢٨٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

الإضافة غير مخصِّصة ولا معرِّفة"[١٧].

٦. **ابن هشام**: " وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح؛ أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر، كما في "ضارب زيد"، و "ضاربات عمرو" و"حسن وجهه"، أو المقدر كما في " ضوارب زيد" و"حواج بيت الله"، أو نون التثنية كما في " ضاربا زيد"، أو الجمع كما في "ضاربو زيد". وأما رفع القبح ففي نحو "مررت بالرجل الحسن الوجه" فإن في رفع "الوجه" قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفى نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى، وفي الجر تخلص منهما"[١٨].

نخلص من كلام النحويين السابق إلى أن الإضافة اللفظية تختص بما يأتي:

أولا: هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا، وقد استدلوا على ذلك بأمور[١٩]:

١. وصف النكرة بها، في نحو قول الله عز وجل: ﴿هديًا بالغَ الكعبةِ﴾ المائدة:٩٥. فلو لم تُرِدْ التنوين لم تكن صفة لهدي وهي نكرة.

٢. وقوعها حالا في نحو قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ الحج:٩.

٣. دخول (رب) عليها في قول جرير[٢٠]:

يا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يطْلُبُكُم لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

ثانيا: هذه الإضافة لا تفيد المضاف إليه تخصيصًا فالتخصيص حاصل قبل الإضافة.

ثالثًا: أن الفائدة منها لفظية وهي التخفيف، بحذف التنوين والنون، ورفع القبح الذي يكون في الرفع والنصب، كما بين ابن هشام.

رابعا: أن الجر بهذه الإضافة علامة لفظية فقط وليست معنوية لأن التنوين المحذوف فيها

[١٧] - السابق، ج٢ ص ٢٩٠.
[١٨] - أوضح المسالك، ص ٤٠٥.
[١٩] - المقتضب، ج ٤ ص٤٢٣. أوضح المسالك، ص ٤٠٣-٤٠٤.
[٢٠] - الكتاب، ج١ ص ٤٢٧. سر صناعة الإعراب، ج٢ ص ٤٥٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

مقدر ومنوي.

خامسا: الإعمال والإضافة ليست على مستوى واحد في الاختيار عند كل النحويين، فالمبرد يساوي بينهما بقوله: "وهذا هو الأصل[٢١] وذاك أخف وأكثر[٢٢] إذ لم يكن ناقضا لمعنى وكلاهما في الجودة سواء"[٢٣]. ولكن الرضي يفضل الإعمال بقوله:" مُشابهتها للفعل قوية، فكان إعمالها عمل الفعل أولى، إلا أنه يُطلب التخفيف اللفظي"[٢٤].

وعليه، لنا أن نسأل: ما دامت هذه الإضافة تفيد التخفيف فقط واللغة دائمًا تجنح للتخفيف والبعد عن الألفاظ الغريبة والتراكيب الثقيلة، لماذا تكون هذه الصفات مع معمولها في واقع الاستخدام مرة بالإضافة ومرة بالإعمال؟ لماذا لا تكون في الإضافة للتخفيف مطلقًا؟ ثم هل هناك فرق بين الإعمال والإهمال من حيث المعنى؟ أم أنها علامة لفظية فقط كما قالوا؟

لقد تأمل السامرائي الاستعمالين؛ الإعمال في قوله تعالى:

- ﴿وَما أَنتَ بِتابِعٍ قِبلتَهُمْ وما بَعْضُهُمْ بِتابِعٍ قِبلةَ بَعض﴾ البقرة: ١٤٥
- ﴿ولا آمينَ البيتَ الحرامَ﴾ المائدة:٢
- ﴿إنّي خالِقٌ بشرًا من طينٍ﴾ ص: ٧١

والإضافة في قوله تعالى:

- ﴿إنّ اللهَ فَالِقُ الحبِ والنوى﴾ الأنعام: ٩٥، ﴿فَاطِرُ السمواتِ﴾ إبراهيم: ١٠
- ﴿الذينَ يظنونَ أنهُمْ مُلاقوا ربهِم﴾ البقرة: ٤٦، ﴿والمقيمي الصلاةِ﴾ الحج: ٣٥
- ﴿جامعُ الناسِ﴾ آل عمران: ٩

---

[٢١] - يقصد التنوين.
[٢٢] - يقصد الإضافة.
[٢٣] - المقتضب، ج ٤ ص٤٢٣.
[٢٤] - شرح الرضي، ج٢ ص ٢٩٠.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

ورفض بعدها أن يكون الإهمال للتخفيف ورفع القبح، وإنما هي لغرض آخر غير الإعمال. فلكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر وخلص إلى أمرين:

الأول: أن الإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تحتمل المضي والاستمرار والحال والاستقبال. واعتبر "فالق الحبِ" استمرار، و"فاطر السماواتِ" ماض.

الثاني: أن الوصف في الإعمال يكون ملحوظًا فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أن الإضافة يكون ملحوظًا فيه جانب الاسمية، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل. فنحن نقول: (هذا بائع السمك) بمعنى (يبيع). وقارن بين أن نقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و (هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه مكلّف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن[٢٥].

والحق مع السامرائي في رفضه قصر الإضافة اللفظية على التخفيف ورفع القبح، فليس اللفظ في اللغة بمعزل عن المعنى؛ فما من تغير في اللفظ إلا ويقابله تغير في المعنى. فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمنا من فهم بعض النصوص والسياقات على الوجه الصحيح.

فهل الفرق بين قوله تعالى: ﴿والمقيمي الصلاةِ﴾ الحج: ٣٥، وقوله: ﴿والمقيمين الصلاةِ﴾ النساء: ١٦٢، هو فرق من أجل التخفيف فقط؟

دلالة الإعمال:

بالرجوع إلى النصوص في إعمال اسم الفاعل وإهماله، والنظر في سياقاتها العامة والخاصة[٢٦] اتضح أن الإعمال يكون في حالات هي:

---

[٢٥] - معاني النحو، ج ٣ ص ١١٣- ١١٤.

[٢٦] - من المهم هنا ذكر ما تركته الدراسة من نصوص: فقد تركت ما اتصل من اسم الفاعل بفاعلٍ أو مفعولٍ يكون ضميرًا وذلك لعدم تبين علة النحويين فيها وهي التخفيف. وكذلك تركت ذكر المعرف بأل في الإعمال لأنه لا يكون مضافا في حال.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

أولا: اسم الفاعل مفصولا عن معموله بفاصل:

- ﴿مُخلصًا له الدينَ﴾ الزمر: ٢
- ﴿ودانيةً عليهم ظِلالُها﴾ الإنسان: ١٤
- ﴿لابثينَ فيها أحقابًا﴾ النبأ: ٢٣
- ﴿فمالئونَ منها البطونَ﴾ الصافات: ٦٦
- ﴿ضائقٌ به صدرُكَ﴾ هود: ١٢

يُلاحظ في هذه الآيات أنه فُصل بين اسم الفاعل وفاعله أو مفعوله بشبه جملةٍ متقدمةٍ هي "له، فيها، منها، عليهم، به"، وهذا الفصل استدعى ترك الإضافة. وتقدُّم شبه الجملة هذه سببه أهميتها في معنى الجملة فهي بؤرة السياق في الآيات السابقة؛ إذ الإخلاص لله متقدم في الأهمية على إخلاص الدين، والدنو عليهم متقدم في الأهمية على دنو الظلال، وكذلك لبثهم في جهنم، والامتلاء من شجرة الزقزم، وضيق الصدر بما يوحى.

ثانيا: اسم الفاعل نعتًا سببيًا:

- ﴿مُختلفًا ألوانُها﴾، ﴿مُختلفٌ ألوانُه﴾ فاطر: ٢٧-٢٨
- ﴿مُختلفًا ألوانُه﴾ النحل: ١٣
- ﴿مُختلفٌ ألوانُه﴾ النحل: ٦٩
- ﴿مُختلفًا أُكلُهُ﴾ الأنعام: ١٤١

في الآيات السابقة "مختلفا"، و"مختلف": نعت، وألوانها: فاعل بهما[٢٧]، فهي نعت سببي، رفعت ماله سبب بالمنعوت. وجيء بالفعل المضارع "يخرج" مع المنعوت

[٢٧] - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت) ج ٢ ص ١٠٧٥. أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (دار القلم، ١٩٨٦م)، ص ٤٧٩١.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

الشراب للدلالة على تجدد الخروج وتكرره [٢٨].

فالمـُلاحظ على اسم الفاعل ومرفوعه هنا، أنه جاء نعتًا سببيًا، ولم يُضف، مما يجعل الدلالة أكثر تحديدًا. فالاختلاف المقصود في الثمرات والجبال والناس والدواب والنعام والشراب يكون في ألوانها، كما أنه في اختلاف أكلها في الآية الأخيرة. فالتعبير بالنعت السببي في هذه السياقات يحدد اتصاف الألوان بالاختلاف أكثر مما يسبق النعت كالثمر والشراب والأرض وغيرها، وهذه هي دلالة النعت السببي وهي الحدوث. ولو كانت: مختلفُ الألوان أو مختلفُ الأُكُل لكانت صفة مشبهة دلالتها الثبوت. فحين يُراد الحدوث يعبر بالإعمال وحين يُراد الثبوت يعبر بالإضافة.

ثالثا: السياق سياق نفي:

- ﴿ولم تجدوا كاتبًا فرهانٌ مقبوضةٌ﴾ البقرة: ٢٨٣
- ﴿ولا آمينَ البيتَ الحرامَ﴾ المائدة:٢
- ﴿وما أنتَ بمُسمعٍ من في القبور﴾ فاطر: ٢٢
- ﴿ما أنا بباسطٍ يديَ﴾ المائدة: ٢٨
- ﴿وما أنت بتابعٍ قِبلتَهُم﴾ البقرة: ١٤٥
- ﴿ما كنتُ قَاطِعَةً أمرًا﴾ النمل: ٣٢
- ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ ﴿ولا أنا عابدٌ ما عبدتم﴾ الكافرون: ٣- ٤
- ﴿وذلك بأن اللهَ لمْ يكُ مُغيرًا نعمةً﴾ الأنفال: ٥٣
- ﴿أليس اللهُ بكافٍ عبدَهُ﴾ الزمر: ٣٦
- ﴿فلعلكَ باخعٌ نَفسَك﴾ الكهف: ٦

[٢٨] - محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، ١٩٩٧م) ج ١٤ ص ٢٠٩.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

- ﴿فلعلكَ تاركٌ بعضَ ما يوحى﴾ هود: ١٢

يُلاحظ في الآيات السابقة أن السياق فيها سياق النهي أو أنه سياق النفي بـ"ما" أو"لا" أو "لم" أو "ليس" أو "لعل" كما في سورة الكهف، جاء في البحر: " لعل للترجي في المحبوب وللإشفاق في المحذور. وقال العسكري عنها: هي موضوعة موضع النهي يعني أن المعنى لا تبخع نفسك. وقيل: وضعت موضع الاستفهام تقديره هل أنت (باخع نفسك)؟ وقال ابن عطية: تقرير وتوقيف بمعنى الإنكار عليه أي لا تكن كذلك"[٢٩].

والنفي والنهي يعني عدم التأصل والثبوت لذا كان اسم الفاعل فيها غير مضاف. فلو كان مضافًا لتعارض مع دلالة النفي والنهي. فالسياق الذي يدل على النفي أو النهي يعني أن اتصاف مرفوع اسم الفاعل أو منصوبه طارئ أو مؤقت، وليس متأصلًا فيه..

رابعا: سياق الحكاية والقول:

١. ﴿لقد صدق اللهُ ورسولَه الرؤيا بالحقِ لتدخلنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمينَ مُحلقينَ رُؤوسَكم ومقصرين﴾ الفتح: ٢٧

السياق هنا سياق حكاية؛ فقد "رأى رسول الله ﷺ قبل خروجه إلى الحديبية كأنه وأصحابه قد دخلوا مكة آمنين وقد حلقوا وقصروا، فقص الرؤيا على أصحابه، ففرحوا واستبشروا وحسبوا أنهم داخلوها في عامهم، وقالوا: إن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم حق"[٣٠].

٢. ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني خالقٌ بشرًا﴾ الحجر: ٢٨

يقص الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد ﷺ قصة خلق آدم وتشريفه له بأمر الملائكة

---

[٢٩] - محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض- زكريا عبد المجيد النوقي - أحمد النجولي الجمل، (دار الكتب العلمية / بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م) ج ٦ ص ٩٦.

[٣٠] - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت) ج ٤ ص ٣٤٦.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

بالسجود له ورفض إبليس ذلك، والواو هنا "عطف قصة على قصة "[٣١].

٣. ﴿ونقلبهم ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشمالِ وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾ الكهف: ١٨

في قصة أهل الكهف وهي هنا "حكاية حال ماضية؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي، وإضافته إذا أضيف حقيقية معرفة، كغلام زيد، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية"[٣٢].

٤. ﴿وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها والله مخرجٌ ما كنتم تكتمون﴾ البقرة: ٧٢

مُخرج: مُظهر لا محالة ما كتمتم من أمر القتل لا يتركه مكتوما. هنا في قصة موسى مع قومه حين أبلغهم أن الله يأمرهم بذبح بقرة، يقول الزمخشري: " فإن قلت كيف اعمل (مخرج) وهو في معنى المضي؟ قلت: وقد حكى ما كان مستقبلا في وقت التدارؤ كما حكى الحاضر في قوله: (باسط ذراعيه). وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما (ادارأتم) و(فقلنا)" [٣٣].

وقد وافقه أبو حيان بقوله: "ما: منصوب باسم الفاعل، وهو موصول معهود، فلذلك أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار، ولا تكرار إذ لا تجدد فيه، لأنها قصة واحدة معروفة، فلذلك، والله أعلم، لم يأت بالفعل. وجاء اسم الفاعل معملا ولم يضف، وإن كان من حيث المعنى ماضيا، لأنه حكى ما كان مستقبلا وقت التدارؤ، وذلك مثل ما حكى الحال في قوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)"[٣٤] .

٥. ﴿وإنّا لجاعلون ما عليها صعيدًا جُرُزا﴾ الكهف: ٨

الله سبحانه وتعالى يسلي نبيه محمد ﷺ بهذا القول ويحكي ما سيكون مستقبلا؛ جاء عند ابن عاشور أن: "مناسبة موقع هذه الآية هنا خفية جدا أعوز المفسرين بيانها، فمنهم

[٣١] - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٤ ص ٤٣.
[٣٢] - الكشاف، ج ٢ ص ٦٦٢.
[٣٣] - الكشاف، ج ١ ص ١٨١.
[٣٤] - تفسير البحر المحيط، ج ١ ص ١٨١.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

ساكت عنها، ومنهم محاول بيانها بما لا يزيد على السكوت.

والذي يبدو: أنها تسلية للنبي ﷺ على إعراض المشركين بأن الله أمهلهم وأعطاهم زينة الدنيا لعلهم يشكرونه، وأنهم بطروا النعمة، فإن الله يسلب عنهم النعمة فتصير بلادهم قاحلة. وهذا تعريض بأنه سيحل بهم قحط السنين السبع التي سأل رسول الله ربه أن يجعلها على المشركين كسنين يوسف عليه السلام "[٣٥].

إنَّ حكاية الحال في هذه الآيات تدل على عدم التأصُّل والثبوت، كما تبيّن سابقًا في سياق النفي؛ إذ إن سياق الحكاية يدل على الحال والآنية، وإن كانت الحكاية في ظاهرها للماضي كما في قصة أهل الكهف وخلق الإنسان، أو للمستقبل كما في رواية رؤيا النبيﷺ، وفي الآية الأخيرة..

دلالة الإضافة:

بالرجوع إلى النصوص التي ورد فيها إعمال اسم الفاعل وإهماله، والنظر في سياقاتها العامة والخاصة، يتبيّن أن الإضافة ترد في سياقات متشابهة، منها:

١. ﴿هديًا بالغَ الكعبةِ﴾ المائدة: ٩٥

٢. ﴿الذين تتوفاهمُ الملائكة ظالمي أنفسِهم﴾ النحل: ٢٨

٣. ﴿الذين يظنون أنهم مُلاقوا ربِهم﴾ البقرة: ٤٦

٤. ﴿يا قومنا أجيبوا داعي اللهِ﴾ الأحقاف: ٣١

٥. ﴿فيهن قاصراتُ الطرفِ﴾ الرحمن: ٥٦

٦. ﴿ربنا إنك جامعُ الناسِ﴾ آل عمران: ٩

٧. ﴿إن الله فالقُ الحبِ﴾ الأنعام: ٩٥

٨. ﴿مالكِ يومِ الدين﴾ الفاتحة: ٤

[٣٥] - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٥ ص ٢٥٦.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

٩. ﴿إن ربك واسعُ المغفرةِ﴾ النجم: ٣٢

١٠. ﴿غافرِ الذنبِ وقابلِ التوب﴾ غافر: ٣

١١. ﴿الحمد لله فاطرِ السماواتِ﴾ فاطر: ١

ما يُذكر في تفسير هذه الآيات عند الحديث عن الإضافة:

- أن الإضافة غير حقيقية[٣٦].
- أن حذف التنوين على التخفيف، فإذا حُذف التنوين لم يبق بين الاسمين حاجز فخفضت الثاني بالإضافة. وحذف التنوين كثير في كلام العرب موجود حسن[٣٧].
- أن المضاف نكرة في الحقيقة وإن كان مضافا إلى المعرفة[٣٨].
- أن وصف النكرة به دليل على بقاء تنكيره، ولو كان مضافًا[٣٩].
- أن المعنى على تقدير الانفصال، ولو كان موصولا في اللفظ[٤٠].
- أن كفّ التنوين (حذفه) لا يغيّر المعنى، **ولا** يُحوّل المنكر إلى معرفة.
- أن المعنى في حال الإضافة كالمعنى في حال الإعمال، لا فرق بينهما من جهة الدلالة[٤١].

لقد تقدم ذكر رأي النحويين في هذه الإضافة وتبيَن اتفاقهم على ما أجمع عليه

---

[٣٦] - الكشاف، ج ١ ص ٧١٢.

[٣٧] - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م) ج ٤ ص ١٣. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية / لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م) ج ٢ ص ١٠٠.

[٣٨] - تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١

[٣٩] - كتاب سيبويه، ج ١ ص ١٦٦.

[٤٠] - تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١. أبو السعود محمد بن محمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت) ج ٢ ص ٢٢٢.

[٤١] - كتاب سيبويه، ج ١ ص ١٦٦.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

المفسرون في تفسير هذه الآيات. ولكن النظر في سياق هذه الآيات يبين أن التخفيف ما هو إلا علامة شكلية للمقصود من الإضافة؛ فالمعنى في هذه الصفات **ليس آنيًا وقتيًا طارئًا** كما كان في الإعمال، بل **هو معنى متأصل وثابت ومستمر.**

ولو مثلنا ببعض الآيات السابقة لتبين أن: السياق في الآية رقم (١) هو سياق ذكر كفارة قتل الصيد في الحرم، وأن من هذه الكفارة هديٌ يكون في هذه الأرض الحرام، ومعنى بلوغه الكعبة أن يُذبح بالحرم[٤٢]. فاشتراط مكان الهدي بأن يكون بالغ الكعبة استدعى الالتصاق المعنوي الشديد، الذي تمثل بالإضافة.

والسياق في الآية رقم (٢) يستدعي التأكيد والثبات والدوام؛ فظلمهم لأنفسهم دائم حتى وقت وفاتهم. "روى البخاري عن ابن عباس: أن ناسا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سوادهم على عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهم يرمى به فيصيب أحدهم، أو يضرب فيقتل، فنزلت. وقيل: قوم من أهل مكة أسلموا، فلما هاجر الرسول أقاموا مع قومهم، وفتن منهم جماعة"[٤٣]. فبقائهم في الفتنة، وتركهم الهجرة، أدى إلى ظلمهم لأنفسهم ظلمًا بيّنًا، استدعى التعبير بالإضافة؛ لأنهم هم المتسبّبون فيه، لا من أغواهم.

وسياق التأكيد ظاهرٌ أيضًا في الآية رقم (٣) وإن كان فيه الظن، يقول الألوسي: "الظن في الأصل الحسبان، واللقاء وصول أحد الجسمين إلى الآخر بحيث يماسه، والمراد من ملاقاة الرب سبحانه إما ملاقاة ثوابه أو الرؤية عند من يجوزها، وكل منهما مظنون متوقع"[٤٤]. لذا أُضيف اللقاء إلى "ربهم" لأن أي لقاء آخر قد يكون مظنونًا غير مؤكد، أما لقاء الحساب مع الله سبحانه وتعالى فهو مؤكد تمام التأكيد عند المسلم، مما يُبرر مجيء الإضافة هنا.

وكذا في الآية رقم (٤) فالسياق فيها مؤكد لازم بالأمر والنداء، ولاختصاص دعوة

---

[٤٢] - الكشاف، ج ١ ص ٧١٢. تفسير البحر المحيط، ج ٦ ص ٣٤١.

[٤٣] - تفسير البحر المحيط، ج ٣ ص ١٠٠.

[٤٤] - أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، اسم (دار إحياء التراث العربي / بيروت، د.ت) ج١ ص٢٤٩.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

الله بالنبي ﷺ أُضيفت "داعي" إلى "الله" لتُمثّل هذا شدة هذا الاختصاص؛ لأن "منطوق هذه الآية أن من أجاب داعي الله محمدا وآمن به، وبما جاء به، من الحق غفر الله له ذنوبه، وأجاره من العذاب الأليم" [٤٥].

والسياق في الآية رقم (٥) في وصف الجنة ونسائها اللاتي يتميزن عن نساء الدنيا بالكمال، فهن" نساء قصرن أبصارهن على أزواجهن: لا ينظرن إلى غيرهم"[٤٦]. وقصور الطرف هذا متأصل فيهن لا ينازعه الهوى، لذا استدعى إضافة "قاصرات" إلى "الطرف" لتجسد هذا المعنى الثابت.

وأقوى ما يتمثّل فيه **التأصل** في العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، هو أن تكون الإضافة صفة من صفات الله سبحانه وتعالى، وهذا ظاهر في الآيات (٩ – ١٤) المذكورة سابقًا.

ومن هنا يتّضح الفرق بين الإعمال والإضافة (أو الإهمال) من خلال مقارنة النصوص والسياقات التي ورد فيها اسم الفاعل عاملاً أو مضافًا. فليس التخفيف، الذي ركّز عليه النحويون، هو علّة الإضافة؛ وليست هذه الإضافة لفظية فقط دون دلالة معنوية، بل إنّ علاقة المعنى بالإعمال أو الإضافة هي الأساس، ويظهر أثر ذلك في الشكل النحوي من رفعٍ ونصب أو جرٍّ.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا ترتضي تسمية هذه الإضافة بـ"الإضافة اللفظية" لمقابلتها بـ"الحقيقية"، بل ترى أنها إضافة حقيقية كذلك، لأن معنى الإضافة فيها ظاهر، ويطلبه السياق والغرض والمعنى.

علاقة الزمن بالإعمال والإهمال:

اشترط النحويون في إعمال اسم الفاعل والمفعول المجرد أن يعتمد على شيء قبله وأن يكون للحال والاستقبال. أما المحلى بـ(أل)، فيعمل مطلقا في الحال والاستقبال

[٤٥] - محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م). ج٧ ص٢٣٦.

[٤٦] - الكشاف ج٤ ص٤٥١. تفسير أبي السعود ج٨ ص١٨٥.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

والمضـي، ودون شـرط الاعتمـاد. ولكـن هـذه القاعـدة غيـر مضـطردة عنـدهم. وقـد رأى الأخفش جواز عمل اسم الفاعل من غير اعتماد، كقوله: "قائم الزيدون"[٤٧].

وأما مسألة دلالة الزمن في اسم الفاعل والمفعول، وعلاقتها بالإضافة والإعمال - وهو ما يعنينا هنا - فإنها لا تخلو عندهم من اضطراب. لأن الواضح من القاعدة السابقة أن اسم الفاعل المجرد لا يعمل في الماضي، يقول الزمخشري: "اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي، وإضافته إذا أضيف حقيقية، معرفة، كغلام زيد، إلا إذا نُويت حكاية الحال الماضية"[٤٨]. ويقول الرضي عن اسم الفاعل والمفعول: " أما إذا كانا بمعنى الماضي، فإضافتهما محضة، لأنهما لم يوازنا الماضي، فلم يعملا عمله؛ إلا عند الكسائي فإنه عنده يعمل، فتكون إضافته عنده لفظية"[٤٩].

ولكنهم حين يتكلمون عن الزمن المستمر يدخلون فيه الماضي، وعليه تختلف الإضافة وفق هذا الاعتبار. ومعنى ذلك: "أن الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال، فجاز أن يُعتبر جانب الماضي، فلا يكون الاسم عاملا وتكون إضافته حقيقية، وأن يُعتبر جانب الحال أو الاستقبال، فكان الاسم عاملا، وإضافته غير حقيقية، وكل واحد من الاعتبارين يتعلق باقتضاء المقام وقرائن الأحوال"[٥٠].

ويقول الرضي: "واسم الفاعل أو المفعول المستمر، يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألا يكون كذلك"[٥١]. في حين أنه جعل الإعمال على الإطلاق بقوله:" وأما اسما الفاعل والمفعول، فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا، سواء كان بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال أو الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار"[٥٢].

---

[٤٧] - روح المعاني، ج ٢٩ ص ١٥٩.
[٤٨] - الكشاف، ج ٢ ص ٦٦٢.
[٤٩] - الرضي، ج ٢ ص ٢٨٧.
[٥٠] - أحمد بن قاسم العبادي، **رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق: محمد حسن عواد، (دار الفرقان/ عمان، ط١، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م) ج ١ ص ٧٤.
[٥١] - الرضي، ج ٢ ص ٢٨٧.
[٥٢] - السابق ج٣ ص ٢٨٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

يتضح من هذا أن دلالة اسمي الفاعل والمفعول على الزمن المستمر في الإضافة لا تُدخل الماضي- في نظرهم- ضمن الإضافة الحقيقية، وهو ما يخالف ما جاء به السامرائي، إذ يرى: "أن الإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تحتمل المضي والاستمرار والحال والاستقبال"[٥٣].

هذا الخلاف لا تؤيده هذه الدراسة كثيرًا؛ فقد تبين- من خلال تتبع غرض الإعمال والإهمال ومعانيهما- أن الإضافة حين تكون حقيقية، تحمل غرضًا ودلالة لا يمكن أن يؤديها الإعمال.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الإضافة اللفظية، وفرّقت بينها وبين الإضافة المعنوية، وفصّلت رأي النحويين في معناها وما تفيده وخلصت إلى النتائج الآتية:

- رفضت الدراسة أن يكون الإهمال أي إضافة الاسم المشتق للتخفيف ورفع القبح، وإنما هي لغرض آخر غير غرض الإعمال، فلكل تعبير غرض لا يؤديه الآخر، فقصر الإضافة اللفظية على غرض التخفيف يحرمنا من فهم بعض النصوص والسياقات كما يجب.
- فرقت الدراسة بين معنى الإهمال والإعمال، فالإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تحتمل المضي والاستمرار والحال والاستقبال.
- الوصف في الإعمال يُلحظ فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين يُلحظ في الإضافة جانب الاسمية.
- إذا فُصل بين اسم الفاعل أو اسم المفعول ومعموله بشبه جملة متقدمة فإن هذا الفصل يستوجب الإعمال ويستدعي ترك الإضافة.

[٥٣] - معاني النحو ج ٣ ص ١١٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

- حين يُراد الحدوث يُعبَّر بالإعمال، وحين يُراد الثبوت يُعبَّر بالإضافة. فالنفي والنهي يعني عدم التأصل والثبوت فيكون اسم الفاعل معها غير مضاف، ويجب إعماله. فلو كان مضافًا لتعارض مع دلالة النفي والنهي، وذلك أنه حين يكون السياق سياق نفي أو نهي فإن اتصاف مرفوع اسم الفاعل أو منصوبه طارئ أو آني وليس متأصلا فيه. وحكاية الحال يعني عدم التأصل والثبوت أيضا، لأن سياق الحكاية آني وإن كانت الحكاية ماضية.

- خلصت الدراسة إلى أن هذا النوع من الإضافة لا يُعد إضافة حقيقية، لأن حذف التنوين على التخفيف، فإذا حُذف التنوين لم يبق بين الاسمين حاجز فيُخفض الثاني بالإضافة. فالمضاف نكرة في الحقيقة وإن كان مضافا إلى المعرفة، ودليل تنكيره وبقاء التنوين فيه وصف النكرة به. وأن المعنى على الانفصال وإن كان موصولا في اللفظ.

- أثبتت الدراسة أن الفرق بين الإعمال والإهمال يتضح بالاحتكام إلى مقارنة النصوص والسياقات التي جاء فيها اسم الفاعل عاملا ومضافا. فليس التخفيف الذي يركز عليه النحويون هو علة الإضافة، وليست هذه الإضافة مختصة باللفظ دون المعنى، بل إن علاقة المعنى بالإعمال والإهمال أساس يظهر أثره على الشكل فيكون الرفع والنصب أو الجر. فبعد النظر في سياق الاستعمال تبين أن الإهمال الذي يعني الإضافة ويتبعه التخفيف من التنوين ليس علامة شكلية فقط، فالمعنى فيه ليس آنيًا وقتيًا طارئًا كما كان في الإعمال، بل هو متأصل وثابت ومستمر.

- لا ترتضي هذه الدراسة تسمية هذا النوع من الإضافة بـ (الإضافة اللفظية) مقابلة للإضافة الحقيقية، بل تعدها إضافة حقيقية أيضًا؛ لأن معنى الإضافة واضح فيها يقتضيه الغرض والمعنى.

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

المصادر والمراجع:

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تفسير البحر المحيط، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت).
- أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، (دار الجيل / بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، (دار إحياء العلوم/ بيروت، ط١، س ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، (عالم الكتب/ بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، ١٩٩٧م).
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض- زكريا عبد المجيد النوقي - أحمد النجولي الجمل، (دار الكتب العلمية / بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، (دار القلم، ١٩٨٦م).
- رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، أحمد بن قاسم العبادي، تحقيق: محمد حسن عواد، (دار الفرقان/ عمان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، اسم (دار إحياء التراث العربي / بيروت، د.ت).
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر/ سوريا، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (عالم الكتب/ القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م).
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، (الشركة المتحدة للتوزيع/ سوريا ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الجيل / بيروت، ط١)
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د.ت).
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، (دار الفكر/ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية / لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، (دار الفكر/ عمّان، ط٤، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- معجم مقاليد العلوم، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب/ القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن

ISSN : 2537-0847 eISSN: 2537-0898

المبارك / محمد علي حمد الله، (دار الفكر/ دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م).
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، (مكتبة الهلال/ بيروت ط١، ١٩٩٣م)
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (عالم الكتب/ بيروت، د.ت).
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، (دار الشرق/ القاهرة، ٢٠٠٠م).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898